P-ISSN: 2170-1040 | مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 10 – العدد: 02 (2019)، ص: 159-174 | E-ISSN: 2602-5426

انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري واستراتيجيات الحد منها

Implications of oil price fluctuations on the Algerian economy and strategies for reducing them

مريم زغاشو[1] ، هدى كرماني [2]♦
[1]جامعة قسنطينة2، الجزائر، meriem.zaghachou@yahoo.fr
[2] جامعة الجزائر3، الجزائر، Houda.Kermani@gmail.com

تاريخ الاستلام: 20 /12/ 2017 تاريخ القبول:06-08-2019 تاريخالنشر:23-12-2019

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للوقوف على واحدة من أكبر المعضلات التي تواجه الدول النفطية، لما تخلفه انتكاسات أسعار النفط من آثار سلبية على اقتصادياتها. وذلك بالوقوف أمام أهم المحطات التي مرت بها أسعار النفط والأسباب التي ساهمت في تغييرها وما لهذا التغيير من آثار.

كما سنحاول من خلال هذه الدراسة الوصول لأنجع السبل الكفيلة بالتقليل من التأثير السلبي لارتباط اقتصاديات الدول النفطية بالإيرادات النفطية، سيما أحادية المورد، بأخذ الجزائر كعينة عن هذه الاقتصاديات وذلك بما يكفل التخفيف من حدة مخلفات الانتكاسات البترولية وتحرير اقتصاديات هذه الدول.

كلمات مفتاحية: النفط، ، الأزمات النفطية، الإيرادات النفطية، الاقتصاد الجزائري

تصنيف JEL : E00، E31.

Abstract:

This study aims to identify one of the biggest dilemmas faced by the oil-producing countries, as the setbacks in the price of oil have negative effects on their economies, By standing in front of the most important stations that have experienced oil, and the reasons that contributed to price changes and the impact of this change.

In this study, we will try to find the most effective ways to reduce the negative impact of oil revenues on oil economies, especially mono-exporting countries, taking the example of Algeria, to mitigate the effects oil spills and liberalize the economies of these countries.

KeywordsOil, Oil prices, oil crises, oil revenues, Algerian economy.

JEL Classification: E00 ;E31

♦ المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر الانتكاسات النفطية ممثلة في انخفاض أسعاره من أقوى التحديات التي تواجه الدول النفطية عامة وأحادية المورد منها على وجه التحديد، لما لها من اتصال مباشر باقتصادها وما تخلفه هذه الانتكاسات من آثار سلبية عليها تصل حد التأزم.
والجزائر على غرار جل الدول النفطية ما تلبث أن تجد نفسها تتخبط في أزمات داخلية استجابة لمختلف التقلبات التي تمس أسعار النفط، لارتباط اقتصادها كليا بالذهب الأسود ذلك المورد الناضب فأضحى بذلك اقتصادها مرهون بتوجهات أسواق النفط.

1.1 إشكالية البحث:

في هذا السياق وضعت هذه الورقة البحثية التي يراد من خلالها معالجة الإشكالية التالية:

-ما هي آثار تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول أحادية المورد عموما والجزائر على وجه التخصيص، وما الآليات الكفيلة بالحد منها؟

2.1 أسئلة البحث:

وهو التساؤل الذي تنبثق عنه التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم المحطات التي مرت بها أسعار النفط؟
- ما هي الآثار التي تخلفها تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي البدائل التي من شأنها تعويض الإيرادات النفطية ومنه الحد من تداعيات انخفاض أسعار النفط؟

3.1سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية وما انجر عنها من تساؤلات فرعية بالتعرض للنقاط الأساسية التالية:

- أهم الصدمات والتقلبات النفطية.
- أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.
- انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.
- استراتيجياتالحد من آثار تقلبات أسعار النفط في الجزائر.

فرضيات البحث:

تتمثل فرضية البحث في أن لتقلبات أسعار النفط تأثير على الاقتصاد الجزائري، وبأن التنويع الإقتصادي أساس للحد من الأثار السلبية.

2.أهم الصدمات والتقلبات النفطية:

إن تطور أسعار النفط لا يكون بوتيرة واحدة واتجاه محدد، فقد شهدت السوق النفطية تقلبات عديدة ارتبطت بأسعارها منذ بداية التسعينيات حتى وقتنا هذا -2017- وقدكان لهذه الصدمات أثر كبير على النمو الاقتصادي. وقد تمثلت أهم محطاتها :

1.2 الأزمة النفطية لسنة 1973:

تعرف بأزمة تصحيح الأسعار، حيث قيم سعر البرميل من البترول بقيمته الحقيقية بعدماكان سعره متدنيا إلى مستويات قياسية بما يعادل 1.8 دولار للبرميل.

تعد أزمة 1973 أول منعطف إيجابي فقد كان لها أثر كبير على أرض الواقع ،ويكمن السبب الأول وراء هذا الارتفاع في الحرب بين إسرائيل ومصر، حيث قررت الدول العربية المنظمة إلى الأوبك وكذا كل من سوريا وتونس ومصر القيام بحضر نفطي على الدول المساندة لإسرائيل. وبهذا شهدت الفترة الممتدة بين 1793 و1974 ارتفاعا مثيرا لأسعار النفط، فمع منتصف سنة 1973 تجاوز سعر البرميل 3دولار، ليرتفع بعدها بتدخل من منظمة الأوبك من جانب واحد إلى 5,12 دولار للبرميل، وبعد سلسلة من المفاوضات تجاوز سعر البرميل 12دولار في أكتوبر 1973 مسجلا بذلك زيادة تعادل400%.

هذا بالإضافة لانتهاج قاعدة مناصفة الأرباح حيث تأخذ الدولة صاحبة الأرض البترولية نصف الأرباح في حين يعود النصف الآخر للدولة المستغلة، وبهدف تخفيف الأعباء الواجبة الاستحقاق لأصحاب الأراضي في المراحل الصناعية اللاحقة عمدت الشركات الاحتكارية إلى تخفيض الأسعار في المناطق البترولية غير الأمريكية إلى مستويات متدنية.[1] وما زاد الأمر سوءا استفحال موجة التضخم التي عصفت بالبلدان الرأسمالية فما لبثت أن صدرت للبلدان النامية.

2.2 الأزمة النفطية لسنة 1979: نتجت هذه الصدمة عن الاضطرابات السياسية إبان حرب الخليج الأولى (العراق – إيران) عام 1979، والتي أدت إلى تحطيم قطاع النفط الإيراني ومن ثم توقفت صادراتها النفطية، كما انخفض إنتاج العراق للنفط، وهو ما أدى ارتفاع أسعار النفط بثلاثة أضعاف، فبعدما سجل البرميل 13 دولارا في سبتمبر 1978 قفز إلى 35 دولارا للبرميل في ماي 1979.

بالإضافة إلى ما سبق كان للدولار الأمريكي دور بارز في إحداث هذه الأزمة، ومن العوامل الفاعلة في دعم أسعار النفط خلال هذه الحقبة وذلك بإلغاء اتفاقية بريتن ووتز وما لها من انعكاسات على أسعار الدولار الأمريكي. تماشيا وما أثبتته عديد الدراسات بشأن تأثر أسعار النفط بشكل كبير بسعر صرف الدولار.[2]

2-3. الصدمة النفطية المعاكسة 1986: مع مطلع سنة 1986 هوى سعر البترول حيث بلغ سعر البرميل 17,70 دولارا، وتواصلت سلسلة الانخفاضات فمع انقضاء الثلاثي الأول من هذه السنة انخفضت أسعار البترول إلى ما يقل عن 13دولار للبرميل الواحد.

2-4. الأزمة النفطية لسنة 1997: بعد الاستقرار النسبي الذي عرفته أسعار البترول نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات فقد تراوحت بين 14 و21 دولار للبرميل، بدأت تتناقص إذ بلغت مع اقتراب نهاية الثلاثي الأخير من سنة 1997 ما يعادل 18دولارا للبرميل، لتواصل التوجه نحو الانخفاض لتصل في سبتمبر 1998 أدنى مستوياتها بـ9,47 دولار للبرميل.

ويعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى الأزمة الآسيوية التي ظهرت بوادرها في منتصف 1997، لتتجلى بشكل واضح على الساحة الدولية في عام 1998، ومع عدم قدرة اليابان كدولة صناعية على تجاوز المشاكل الداخلية التي عانى منها وخاصة ما تعلق بإفلاس المؤسسات المالية والمصرفية، سجل انخفاضا في معدل النمو الاقتصادي به وكذا ببعض الدول

الآسيوية مثل كوريا الجنوبية، تايلاند وماليزيا، وبهذا انخفض الطلب على النفط ما خلف انخفاضا في أسعاره التي بلغت 12 دولارا للبرميل. كل تلك الأسباب تزامنت مع:[3]

- **بروز الصين والاتحاد السوفياتي كقوى منتجة:** فبعدما كان الصين ينتج 13738 ألف برميل يوميا سنة 1977 رفعها إلى 3200 ألف برميل في اليوم، بالمقابل وصل إنتاج الاتحاد السوفياتي إلى 7200 ألف برميل يوميا سنة 1997، ويعود هذا للتعاون الذي عقد بين روسيا والوكالة الدولية للطاقة.
- **زيادة إنتاج دول خارج الأوبك:** نجد في مقدمة هذه الدول النرويج التي بلغ إنتاجها 3280 ألف برميل يوميا سنة 1997. غير أن هذه الزيادة لم تقابل بالمثل من جهة الطلب بسبب انخفاض استهلاك النفط من طرف دول شرق آسيا التي عانت آنداك من أزمة مالية، بالإضافة للأزمة الداخلية لروسيا خلال ذات الفترة.
- **عدم احترام الحصص في الأوبك:** لقد حاولت منظمة الأوبك العديد من المرات رفع أسعار البترول بضغط الإنتاج لها لكنها لم تنجح لعودة العراق كمنتج قوي تزامنا مع افتتاح فنزويلا للاستثمارات الأجنبية، وتجاوزها لحصتها في الأوبك ما بين 1995-1998.
- **زيادة المخزون النفطي:** تأثر العرض العالمي من النفط طردا بالزيادة في مخزونه سنة 1998 وهو ما خلف أثرا سلبيا على أسعار النفط، وبهذا تدهورت أسعار البترول إلى مستويات دنيا لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

2-5. ثورة التقلبات النفطية ما بين (2000-2008): من أبرز محطاتها: انخفاض الأسعار الاسمية خلال 2001 بنسبة 16,3% أي ما يعادل 4,5 دولار للبرميل عن مستويات الأسعار سنة 2000 البالغة 27,6 دولارا للبرميل، نتيجة لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وأحداث 11 سبتمبر التي ضربت استقرار الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سجل سعر 23,1 دولار للبرميل.

إلا أن أسعار البترول أخذت منحى تصاعديا مع مطلع 2002 إلى غاية النصف الثاني من سنة 2008 متنقلا بين 24,3 دولار للبرميل خلال سنة 2002 وصولا إلى 94,4 دولار للبرميل في 2008، بمعدل نمو سنوي قدره 41,21%.

ما يعني أن أسعار النفط عرفت الكثير من التقلبات خلال هذه الفترة حيث شهدت ارتفاع متواصلا في النصف الأول عقبته بعد ذلك موجة من الانخفاضات.[4] ومن أهم المنعطفات التي مرت بها هذه الصدمة:

- **تحسن أسعار النفط سنة 2002:** كان ذلك نتيجة لتزايد الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية، بالإضافة لحالة اللااستقرار التي عاشتها فنزويلا. حيث ارتفعت أسعار خامات الأوبك إلى 24,3 دولار.[5]
- **ثورة أسعار البترول 2004:** تواصلت سلسلة الارتفاعات في أسعار البترول فبعدما سجل 28 دولار للبرميل عام 2008، بلغ سعر البرميل 42 دولار في الربع الثاني من سنة 2004، ليتجاوز حدود 50 دولار للبرميل في الربع الأخير من هذه السنة.[6]

ومن أهم الأحداث التي ساعدت على إحداث هذه الطفرة:

- ❖ الاضطرابات السياسية في نيجيريا وما خلفه من انخفاض في الإنتاج النفطي بحوالي 10%، وهي ذات الاضطرابات التي شهدتها فنزويلا.
- ❖ المشاكل التي واجهت شركة الطاقة الروسية يوكوس لضخامة حجم الضرائب المفروضة عليها ووقف إنتاجها، ما أدى إلى رفع الأسعار بما يفوق 8 دولارات للبرميل.
- ❖ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي وتزايد الطلب على النفط.
- ❖ الاضطرابات الداخلية التي شهدتها العراق بعد سنة 2003 ، والتي خلفت نقلة نوعية في أسعار البترول.[7]هذا من جهة واستغلال المضاربين فرصة تدبدب الأسعار لتخزين النفط والعمل على بيعه آجلا من جهة أخرى.[8]
- ❖ كما أدت التوترات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات الداخلية بنيجيريا وتباطؤ الإنتاج في روسيا بالإضافة لتوقف إنتاج شركة البترول البريطانية عن الإنتاج لتسجيل أسعار قياسية تخطت 78 دولار للبرميل في السداسي الأول من سنة 2006، إلا أنها تراجعت في الربع الأخير من هذه السنة لتبلغ 53,37 دولارا للبرميل مع نهاية أكتوبر، ويعود ذلك لعاملين أساسيين: رفع الدول خارج الأوبك لحجم إنتاجها كمنطقة خارج المكسيك، وتباطؤ معدلات الطلب على النفط العالمي.[9]

2-6. الإنهيار النفطي سنة 2008: تواصلت سلسلة الارتفاعات غير المسبوقة في أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل 92,7 دولار في الرباعي الأول من سنة 2008، ليصل إلى 113,5 دولار للبرميل خلال الرباعي الثالث، لتهوي أسعار البترول إلى 52,5 دولار للبرميل خلال الرباعي الأخير بسبب الأزمة المالية العالمية.

وقد بلغ سعر البرميل سنة 2009 ما يعادل 61 دولار للبرميل مسجلا بذلك انخفاضا يتجاوز 35% مقارنة بمطلع سنة 2008.[10]لكنه ما لبث أن ارتفع من جديد ليتجاوز 80 دولارا للبرميل.

2-7. الأزمة النفطية لسنة 2014: لقد لاحت بوادر هذه الكارثة التي مست استقرار الاقتصاد العالمي عموما وزعزعت الاقتصاديات الريعية على وجه التحديد في جوان 2014، حين بدأ التنبؤ بانخفاض أسعار النفط لما شهدته الساحة العالمية من أحداث استهلت بالربيع العربي الذي مس الدول المنتجة للنفط، وصولا إلى نهضة الطاقة الأمريكية، وقد زاد الأمر تعقيدا بتعنت بعض دول الأوبك وتشبثها بعدم خفض الكمية المنتجة خاصة دول الخليج. فقد عرفت أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 انخفاضا لم يكن مرتقبا سيما في ظل الارتفاع الذي عرفته أسعاره في الثلاث سنوات الأخيرة أين بلغ 105 دولار للبرميل، ما شد أنظار المفكرين والمحللين الاقتصاديين والسياسيين وحتى عامة الناس، وازدادت شدة الانحدار بإعلان منظمة الأوبك الإبقاء على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل في اليوم ما خلف تراجعا في الأسعار بما يفوق 50% في ديسمبر 2014،[11] للتواصل سلسلة الانخفاضات إلى غاية يومنا هذا، أين

أضحت تلوح أزمة في الأفق في مجمل الدول أحادية المورد التي تغطى على صادراتها المنتجات الطاقوية وفي مقدمة هذه الدول الجزائر.

3- أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

قبل التعرض لأهمية المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري لابد من التعريج على تطور أسعار النفط وما لها من صلة بمعدل النمو الاقتصادي، وهو ما يمكن تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول 01: تطور أسعار النفط ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1999-2013

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أسعار البترول الدولار	17,48	28,60	24,92	25,30	28,94	38,63	54,33	65,40	74,40	99,06	61,60	79,90	113,87	110,72	109,10
معدل النمو الاقتصادي	3,20		2,60	4,70	6,90	5,20	5,10	2,00	3,00	2,40	2,10	3,30	2,80	3,30	3,50

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

لقد شهدت فترة التسعينيات تسجيل معدلات نمو ضعيفة وحتى سالبة، وذلك لتراجع أسعار النفط، إضافة للظروف السياسية التي شهدتها الجزائر في تلك الحقبة الزمنية. غير أنها عرفت بعض التحسن عقب تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 3,2 سنة 1999 كما هو موضح في الجدول أعلاه.

وقد تواصل التحسن في مستويات النمو في الفترة الممتدة بين 2000 و2004 حيث سجل أعلى معدل له سنة 2003 بما يعادل 6,9 وذلك لاستمرار سلسلة الارتفاعات في أسعار النفط بالموازاة وعودة الاستقرار الداخلي في البلاد.

كما نلاحظ من خلال ذات الجدول تحسنا محتشما في معدل النمو الاقتصادي بعد سنة 2009 بالمقارنة بالفترات السابقة التي تخللتها أزمة الرهن العقاري وما أحدثته من تشوه في الاقتصاد العالمي وتأثيرات عكسية طالت السوق النفطية فخضت الطلب العالمي عليه ما أدى لانخفاض أسعاره إذ سجل سعر 61,60 دولار للبرميل سنة 2009.

وقد عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا طفيفا في الفترة الممتدة بين 2013 و2015 تحسنا حيث بلغ 4,1% سنة 2015،

إن الارتباط القوي بين معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط يدل على أن قطاع المحروقات يعد المحرك الأساسي في الاقتصاد الجزائري والعمود الفقري في بنائه. وتتجلى أهميته في:

3-1. المساهمة في التجارة الخارجية: يحتل النفط مكانة هامة في الصادرات الجزائرية، التي تتسم بالتركيز السلعي، حيث تهمين على كل صادراتها سلعة واحدة تتمثل في النفط. ما جعل الاقتصاد الجزائري هشا بالنظر لمحدودية هذا المورد وقابليته للنفاذ، وبهذا يعد تصديره بكم هائل دون البحث عن بدائل استنزاف للثروة النفطية غير القابلة للتجديد.[12]

والجدول الموالي يعرض تلك المساهمة بشيء من التفصيل:

الجدول 02: تطور نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية خلال الفترة 1999-2013

الوحدة: مليار دولار

السنوات	إجمالي الصادرات	صادرات القطاع النفطي	النسبة المئوية %
1999	12,32	11,91	96,67
2000	21,65	20,06	92,66
2001	19,09	18,53	97,07
2002	18,71	18,11	96,79
2003	24,47	23,99	98,04
2004	32,22	31,55	97,92
2005	46,33	45,59	98,40
2006	54,74	35,61	65,05
2007	60,59	59,61	98,38
2008	78,59	77,19	98,22
2009	45,17	44,41	98,32
2010	57,09	56,12	98,30
2011	72,89	71,66	98,31
2012	71,74	70,58	98,38
2013	64,38	63,33	98,37

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الجزائري.(2002، 2007، 2012، 2013)

ينعكس تطور الصادرات إيجابا أو سلبا على الميزان التجاري تبعا لقدرة إيراداته على تغطية الواردات المختلفة، وهذا على اعتبار أن الميزان التجاري يشمل صادرات وواردات من السلع المادية التي تعبر الحدود الجمركية لبلد معين. ويمثل الفرق بين الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري.[13] فإذا زادت الصادرات عن الواردات يحقق فائض تجاري وفي الحالة المعاكسة تكون الدولة أمام عجز في هذا الميزان، يتوسطهما وضع التوازن إذا تساوت الصادرات مع الواردات. والمخطط الباني يوضح تطور الميزان التجاري بمكونيه في الجزائر للفترة الممتدة بين 1999 و2013.

الشكل 01: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1999-2013

الوحدة: مليار دولار

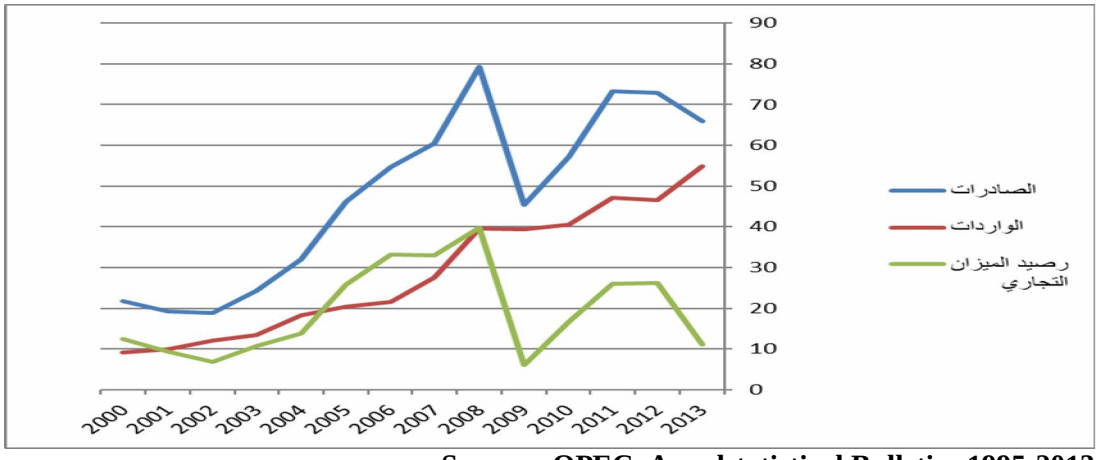

Source : OPEC, Anualstatistical Bulletin :1995-2013

إن تتبع المخطط البياني السابق يبين حالة التذبذب واللااستقرار التي يشهدها الميزان التجاري الجزائري، ويعود ذلك لعدم الانتظام في أسواق النفط وتقلبات أسعارها. حيث تناقص رصيد الميزان التجاري بين سنتي 2000 و2003 ليشهد مرحلة من التحسن المستمر طيلة الفترة الممتدة بين 2003 و2008 حيث قفز رصيد الميزان من 10.8 إلى 39.7 مليار دينار ليهوي في السنة المولية إلى ما يقارب 6 مليار دولار بسبب الأزمة العالمية وما خلفته من آثار سلبية، غير أنه تحسن في سنتي 2011 و2012 حث سجل رصيد في حدود 26 مليار دولار غير أنه عاد للتراجع من جديد سنة 2013 لعودة التقلبات النفطية.

3-2. المساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي: تختلف مساهمة كل قطاع من القطاعات المشكلة للاقتصاد في الناتج الداخلي الإجمالي حسب وزن القطاع ومكانته.[14] وبما أن قطاع المحروقات يعد القلب النابض للاقتصاد الجزائري فهو المصدر الأساس للناتج الداخلي الإجمالي. وهو ما يوضحه المخطط البياني الموالي:

الشكل 02: مخطط لتطور مساهمة الناتج المحلي للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999-2013

الوحدة: مليار دولار

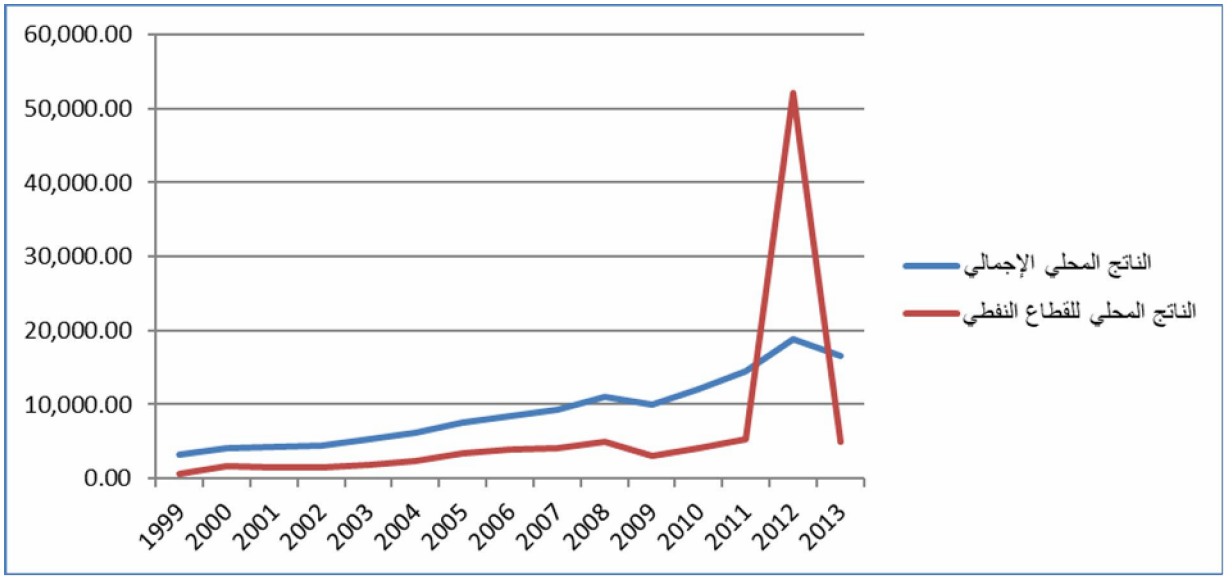

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: التقارير السنوية للبنك الجزائري.(2002، 2007، 2012، 2013)، نشرية الديوان الوطني للإحصائيات 2014.

3-3. تمويل الميزانية العامة للدولة: تشكل العائدات النفطية المصدر الأول لتأمين الإيرادات العامة للدولة بحصة تفوق 50%، ففي ظل غياب التنويع الاقتصادي وإيلاء الدولة أهمية كبيرة لقطاع المحروقات لمساهمته في التنمية الاقتصادية من خلال الجباية النفطية، والتي كانت مساهمتها في الميزانية العامة للدولة ضئيلة غداة الاستقلال،[15] غير أن هذه المساهمة أضحت في تزايد كبير عقب تأميم المحروقات 1971. وهو ما تبينه الأعمدة البيانية التالية:

الشكل 03: تطور الإيرادات الجبائية والجباية النفطية خلال الفترة 1999-2013

الوحدة: مليار دولار

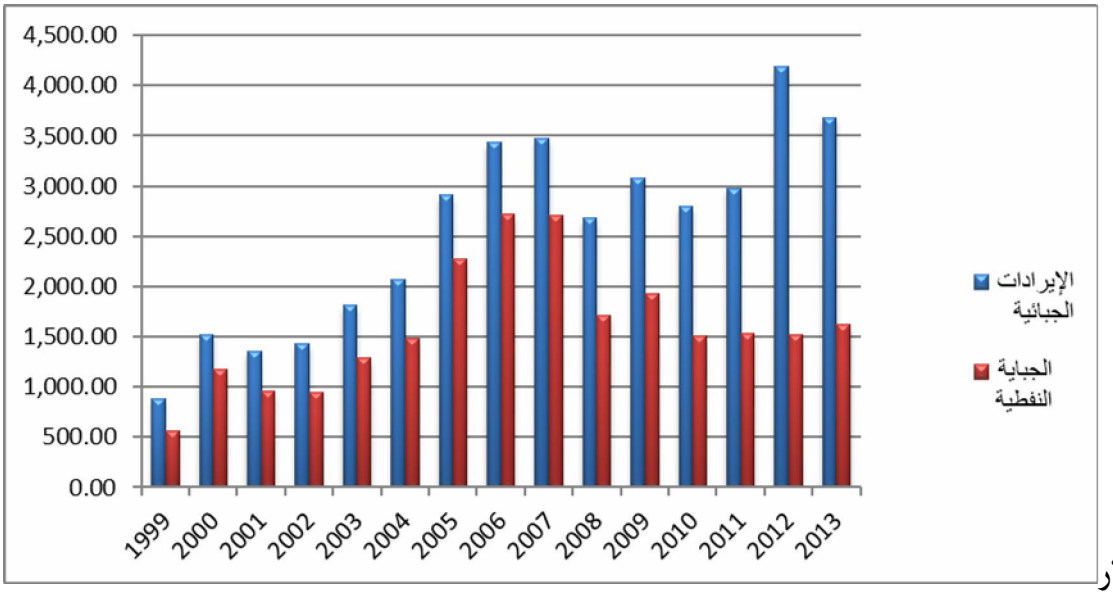

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة 1962-2011، المالية العامة.

3-4. مساهمة النفط في التشغيل: بالرغم من الأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع النفط في الاقتصاد الوطني الجزائري إلا أن مساهمته في توفير مناصب للشغل والحد من البطالة تبقى محتشمة، وذلك لطبيعة العمل في ذلك القطاع، فهو لا يحتاج يد عاملة كثيرة. وهو ما يؤكده الجدول الموالي:

الجدول 03: تطور اليد العاملة في القطاع النفطي 1999-2013

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد موظفي القطاع النقطي	36 053	43 154	37 205	38 012	39 733	41 204	47 566	47 963	51 521	50 521	48 798

المصدر: أعداد مختلفة من التقرير السنوي لسوناطراك.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه التزايد النسبي في عدد العمالة بالقطاع النفطي بالجزائري، بالرغم من أنها لا تعكس الأهمية التي يحظى بها هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

3-5. المساهمة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر: رغم انعدام إحصائيات دقيقة حول التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وتضارب الأرقام التي تصدرها الهيئات المكلفة فإن أغلب هذه الاستثمارات موجهة لقطاع المحروقات.[16]

كما يعتبر النفط مصدرا للطاقة، فهو يحظى بمكانة مميزة، باعتباره مادة خام أساسية تدخل في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبيتروكيماوية.[17]

وبهذا يتجلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل شبه مطلق على المحروقات، إذ أن حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدره من إنتاج النفط والغاز والثلث الآخر معظمه دخل غير مباشر للمحروقات أيضا.

4- الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:

يؤثر التغير في أسعار النفط على أداء متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري على غرار الاقتصاديات النفطية أحادية المورد كما لا تسلم الدول المستوردة للذهب الأسود هي الأخرى من ذلك. ويتجلى ذلك الأثر من خلال ستة مداخل أساسية هي:[18]

- **أثر الصدمة من جانب العرض و وأثر التضخم:** فمن **ناحية العرض** هناك تأثير مباشر لارتفاع أسعار النفط على الناتج لتغير تكاليف الإنتاج الحدي. فارتفاع أسعار النفط إشارة دالة على ندرة الطاقة التي تعد عاملا أوليا من عوامل الإنتاج، فتزيد التكلفة الإنتاجية ما يخلف تباطؤا في كل من معدلي نمو الإنتاج والإنتاجية، وهو ما يولد آثارا سلبية على الأجور الحقيقية فتزيد معدلات البطالة، كما يؤدي إلى **زيادة - -معدلات التضخم** على اعتبار أن توقع المستهلكين ارتفاع أسعار النفط لفترات مؤقتة أو أن تكون الآثار الإنتاجية على المدى القصير أكبر منه على المدى الطويل، فيعملون على خفض معدلات استهلاكهم فيرتفع بذلك الميل الحدي للادخار الأمر الذي يخلق توازنا في سعر الفائدة الحقيقي.
- **أثر نقل الثروة:** يخلف ارتفاع أسعار النفط انتقالا للقدرة الشرائية من الدول المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة له ما يخلف أثرا كبيرا على النشاط الاقتصادي. فانتقال القوة الشرائية يقلل من الطلب على السلع الاستهلاكية في الدول المستوردة للنفط ويحدث العكس في الدول المصدرة. غير أن مقدار الزيادة يكون أقل من مقدار الانخفاض. أي أن الطلب العالمي على السلع الاستهلاكية في الدول المستوردة للنفط سينخفض، وفي نفس الوقت سيزيد العرض العالمي من المدخرات، ما يخلف ضغطا لأسعار الفائدة ويحفز الاستثمار فتسجل ارتفاعات في معدل النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول المصدرة للبترول.

أما إذا كانت الأسعار تميل نحو الانخفاض، فإن الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي للسلع المنتجة في البلدان المستوردة للنفطسيحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي لانخفاض الطلب الكلي، كما تعرف البلدان المصدرة للنفط تباطؤا في النمو الاقتصادي لها كحتمية لانخفاض عدد الدولارات المحصلة من العائدات النفطية.

- **أثر التوازن الحقيقي:** يعد أثر التوازن الحقيقي في مقدمة التفسيرات المقدمة لكيفية تأثير التقلبات النفطية في الأداء الكلي للاقتصاد. فارتفاع أسعار النفط يمكن أن يخلف زيادة في الطلب على النقود، وفي حال عجز السلطات النقدية عن الاستجابة لذلك الطلب المتزايد سيؤدي إلى رفع معدلات الفائدة ومنه تأخير معدلات النمو الاقتصادي.
- **أثر التكيف القطاعي:** يتجلى هذا الأثر من خلال تقدير تكلفة تعديل الهيكل الصناعي.
- **أثر غير متوقع:** بالتركيز على حالة اللاأكادة بشأن توجهات أسعار النفط وما تخلفه من آثار.

غير أن الأحداث التي خلفتها تقلبات أسعار النفط بعد سنة 2000 والتي كانت مغايرة لما شهد سابقا، قد قلصت منافذ تسرب الصدمات النفطية لثلاث قنوات هي:

- **جانب العرض:** يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة إيرادات الدولة، فتتوسع في إنفاقها فتزيد بذلك الاستثمارات العامة والإنفاق الجاري من جهة، ويحفز القطاع الخاص على الاستثمار من جهة أخرى. وهو ما يخلف انتعاشا اقتصاديا وتحسنا في معدلات النمو الاقتصادي.
- **جانب الطلب:** يزيد حجم السيولة لدى الحكومات والأفراد على حد سواء نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ومن ثم يزيد الطلب العام والخاص على السلع والخدمات، فترتفع معدلات الأسعار ما يخلف انخفاظا في الدخول الحقيقية للأفراد.
- **جانب التجارة الخارجية:** يخلف ارتفاع أسعار النفط تحسنا في الميزان التجاري للدول المنتجة للنفط، لزيادة صادراتها التي تطغى عليها المنتجات النفطية ومن ثم يسجل تحسنا في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لهذه الدول. وتكون النتائج عكسية في حالة الانتكاسات النفطية، إذ تسجل الدول النفطية نتائج سلبية على جميع الأصعدة والمستويات.

5-استراتيجيات الحد من آثار تقلبات أسعار النفط في الجزائر

لقد ارتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا شبه مطلق بقطاع المحروقات وقد تجلى ذلك وتزايد عقب الطفرة النفطية لسنة 1973. غير أن التغيرات التي طفت على الساحة العالمية والمحلية على حد سواء فرضت عليها تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي والتوجه التدريجي نحو تخفيض الهيمنة النفطية على الاقتصاد الوطني وتحريره من انعكاسات أسعاره وتقلباتها. وفيما يلي عرض وجيز لأبرز الاستراتيجيات الناجعة لتحرير الاقتصاد الوطني والنهوض به.

5-1. إصلاح النظام الجبائي: سعت الجزائر لإعادة الاعتبار للجباية العادية سعيا منها للتقليل من الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول لتمويل ميزانيتها، وفي سبيل تحقيق ذلك شرعت في إصلاح نظامها الجبائي منذ سنة 1992، تماشيا ومتطلبات المرحلة الجديدة التي شهدت موجة إصلاح شامل للاقتصاد برمته بانتهاج الجزائر نظام اقتصاد السوق. فبالإضافة للأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والمالية التي يرمي لها هذا الإصلاح كان هناك هدف أسمى يتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية النفطية بغية تخليص الميزانية العامة للدولة ومنه الاقتصاد الوطني من حالات عدم الاستقرار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط.[19]

5-2. إنشاء صندوق ضبط الموارد: عرفت أسعار النفط العالمية ارتفاعات قياسية خلال مطلع الألفية الأخيرة حققت خلالها الجزائر فوائض مالية هامة لم تحققها منذ الاستقلال. فقد فاقت العوائد النفطية توقعات الحكومة، ما جعلها تفكر في وضع استراتيجية لعقلنة استخدام هذه الفوائض بما يسمح بفرض الاستقرار الاقتصادي أثناء فترات الرخاء والتحوط للانتكاسات السعرية كانت متوقعة أو غير متوقعة. فأنشأت صندوق ضبط الموارد بموجب القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 كما حدد في ذات السنة أهداف ومجال عمل الصندوق. وتتمثل مصادر تمويل هذا الصندوق في الفوائض الجبائية البترولية الناتجة عن الارتفاعات غير المتوقعة لأسعار النفط بتجاوزها لما هو مقدر في قانون المالية (اعتمد 19 دولار للبرميل سعرا مرجعيا لتقدير الإيرادات منذ إنشاء الصندوق إلى غاية سنة 2007 ليرفع بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008 إلى 37 دولار للبرميل)، بالإضافة إلى

كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.[20] وأضيفت تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بموجب قانون المالية لسنة 2004.[21] وقد حددت وظائف الصندوق في: امتصاص الفوائض المالية واستعمالها في تسوية العجز في الميزانية العامة الذي قد يحدث مستقبلا جراء انخفاض أسعار النفط، وتسديد الدين العام بنوعيه الداخلي والخارجي.

وقد عدل الهدف الأساسي لصندوق ضبط الموارد بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ليصبح تمويل عجز الميزانية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري.[22]

فالإيرادات الناتجة عن الفرق بين السعر المرجعي والسعر الفعلي توجه لتمويل الصندوق وتستعمل هذه الموارد في ضبط النفقات وتوازن الميزانية.[23] ويمكن تبيان تطور رصيد هذا الصندوق منذ إنشائه إلى غاية 2012 في الجدول الموالي:

الجدول 04: تطور رصيد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2012

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد الميزان التجاري	232,137	171,534	27,978	320,892	721,688	1842,69	2931,05	3215,53	4280,04	4316,47	4842,74	5381,7	5633,75

Source: Ministère des finances, Rapport du projet de la loi des finances pour 2009 et2013.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات قد عرف تطورا كبيرا منذ إنشائه، فبعد رصيد يقدر بـ 232.137 مليار دينار سنة 2000 ارتفع إلى 5633.75 مليار دينار سنة2012.

مع الإشارة إلى أن الفوائض النفطية كانت ولا تزال المورد الوحيد لتمويل هذا الصندوق، وبهذا ارتبط تطور رصيده بشكل شبه تام بتطور الفوائض البترولية، حيث انخفض هذا الرصيد في سنتي 2001 و2002 مسجلا أدنى رصيد خلال هذه الفترة بـ27.978 مليار دينار، ليعرف رصيد الصندوق منحى تصاعدي بعدها والملحوظ أنه لم يتأثر صندوق ضبط الموارد بالتقلبات النفطية ولا حتى بالأزمة العالمية لسنة 2008 لطبيعة استخداماته التي تقتصر على تمويل عجز الميزانية من جهة وقصر فترات تلك الانتكاسات البترولية من جهة ثانية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الصناديق السيادية التي يدرج ضمنها صندوق ضبط الموارد تعتبر أداة فعالة في زيادة الانضباط المالي وتحسين إدارة الفوائض النفطية المتراكمة جراء ارتفاع أسعار النفط، وذلك بهدف استثمار تلك العوائد بما يوفر هوامش وقائية من خلال التذبذب واللايقين اللذين يميزا الأسواق النفطية.[24]

5-3. تنمية قطاع الزراعة: تتوفر الجزائر على كل شروط النشاط الزراعي سيما الأراضي الخصبة، غير أن مساهمته في الناتج الوطني تبقى ضئيلة مقارنة بالإمكانات المتاحة، حيث يثبت الواقع عجز هذا القطاع عن تحقيق الأمن الغذائي الداخلي. ومع ذلك يستحق القطاع الزراعي أن يكون من بين أفضل المداخل الاستراتيجية لتعويض الإيرادات النفطية من خلال استغلال الأراضي الزراعية واستصلاح البور منها، تكوين إطارات متخصصة في الميدان، تحديث الأدوات الفلاحية وتوفير الأسمدة الجيدة وكذا البذور والمبيدات الحشرية، استخدام الري الحديث للتقليل، دون أن ننسى العمل على تشجيع الفلاحين الصغار من أجل الاستهلاك الأسري على أقل تقدير ودعم المنتجات المحلية وتصدير المنتجات الزراعية كأمل منشود.

5-4. تنمية القطاع الصناعي: وذلك بتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجيهها نحو المنتجات التصديرية، على اعتبار أن معظم الصناعات الحالية موجهة لإشباع الطلب المحلي. وفي سبيل إنجاح ذلك يتوجب توفير الحماية الكافية للمنتجات المحلية باستغلال التعريفة الجمركية، الحد من استيراد السلع المماثلة والبديلة للمنتجات المحلية مع تشجيع الاستثمار المحلي من خلال الامتيازات الضريبية، وكذا مواكبة التكنولوجيا وتطويرها لدعم تنافسية المنتجات المحلية في الساحة الدولية، هذا من جهة. والعمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر شريطة بتوفير المناخ المناسب له في القطاعات غير النفطية من جهة أخرى.

وبهذا يضمن زيادة مستويات الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وولوج الأسواق العالمية بقوة، ما يسهم في زيادة تراكم رؤوس الأموال كما يحسن من ميزان المدفوعات والميزان التجاري، ومنه الرفع في مستويات النمو الاقتصادي.

5-5. دعم وتنمية السياحة المحلية: يعتبر قطاع السياحة في الجزائر من القطاعات التي يعول عليها كبديل للإيرادات النفطية لتجسيد مرامي التنمية المستدامة بجميع أبعادها، بالنظر لما تزخر به بلادنا من معالم سياحية موزعة عبر مختلف ربوع الوطن. حيث يسهم حسن استغلال هذه الخيرات في: تشجيع الصناعات التقليدية والحرفية المحلية باعتبارها القبلة الأولى للسياح، تنشيط الإنتاج الداخلي بزيادة الطلب على المنتج المحلي، التقليص من معدلات البطالة كنتيجة لتوفير مناصب شغل جديدة بتوسيع استغلال هذا القطاع، زيادة إيرادات الدولة من المداخيل الضريبية المفروضة على المنشآت السياحية وكذا من استثماراتها في هذا القطاع، الرفع من تداول العملة الوطنية والطلب عليها ما يخلف تحسنا في قيمة الدينار الجزائري في سوق الصرف.

ويمكن النهوض بهذا القطاع من خلال تشجيع الاستثمار الخاص فيه، إنشاء شركات سياحية متطورة ذات خدمات عالية الجودة، توفير البنى التحتية اللازمة لإنجاح هذا القطاع وتفعيله كالفنادق والمطاعم الكبرى والمراكز التجارية مع توفير شبكات النقل والاتصال.

5-6. إعادة النظر في قطاع الخدمات: يمكن تحويل قطاع الخدمات من مستنزف للإيرادات العامة إلى مصدر هام للموارد المالية إذا حسنت لما يشبع تطلعات الأفراد. وذلك بطريقة مباشرة من خلال فرض رسوم إضافية لقاء الخدمات العامة أو بطريقة غير مباشرة من خلال الخدمات التي تقدمها الدولة للأفراد كالصحة والتعليم فترفع من مستوى رفاههم فتزيد بذلك طاقتهم الإنتاجية، وليس بالخفي أن رأس المال البشري يعد من أهم عوامل الإنتاج فكلما زادت إنتاجيته أسهم ذلك في تحسين معدلات النمو الاقتصادي. هذا من جهة الإيرادات.

أما من جهة النفقات فيلزم إعادة النظر في سياسة الإنفاق على الخدمات العامة التي يستفيد منها جميع أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم بنسب متساوية أو متفاوتة وفي بعض الأحيان تكون لحساب الطبقات الغنية، ويتأتي ذلك بإعادة تسقيف تكاليف هذه الخدمات وتعويض الفئات الفقيرة وذات الدخل المحدود –التي تعتبر المستهدف الأول من الخدمات العامة- بمنح خاصة لتمكينهم من الحفاظ على نفس مستوى الإشباع من هذه الخدمات. فتتخلص بذلك الدولة من عبء فارق الإنفاق على الخدمات العامة والعمل على توجيه تلك الأرصدة النقدية لاستثمارات منتجة.

6. تحليل النتائج:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة لعديد النتائج لعل أهمها:

- يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري و يعتبر العصب النابض به والمحرك الفاعل لجميع مؤشراته.
- لقد أثبتت الصدمة النفطية الأخيرة التي تضرب اقتصاديات الدول النفطية ضرورة إعادة النظر وفتح النقاش فيما يتعلق بالمالية العامة والاقتصاد الوطني فبات من الضرورة بما كان إعادة هيكلته بما يتماشى وتوجهات أسعار النفط.
- نظرا لعدم اليقين بشأن توجهات أسعار النفط وصعوبة إن لم نقل استحالة التنبؤ بأوقات الصدمات النفطية البحث عن بدائل أخرى لتمويل مشاريع التنمية كالصناعة والزراعة والسياحة والتي تعد من أفضل الاستراتيجيات المتاحة أمام الدول النفطية بما فيها الجزائري للنهوض باقتصادها.
- يعتبر إنشاء صناديق سيادية أداة فعالة لإدارة الفوائض النفطية، إذا أحسن استغلال أرصدتها.
- ينبغي استخدام الفوائض النفطية التي تعد مكسبا استثنائيا لتعزيز الهوامش الوقائية لما تلاها من صدمات.
- يتوجب على الدول المصدرة للنفط وفي مقدمتها الجزائر إعادة تقييم سياستها الإنفاقية سيما في ظل التأكد من أن التقلبات هي السمة الملازمة لأسعار النفط بما يسمح بضبط المالية العامة بالشكل الذي يوفر هوامش وقائية تفعل بمجرد ظهور بوادر الانتكاسات.
- بالرغم من الجهود المبذولة في مجال التنمية الاقتصادية وما سجل من تحسن في معدلات النمو الاقتصادي الجزائري إلا أن الأزمة النفطية الراهنة أثبتت عدم نجاعة السياسات المتبعة خاصة ما تعلق باستخدام موارد صندوق ضبط الموارد، ما يؤكد على ضرورة تكثيف الجهود لتجسيد التنويع الاقتصادي وذلك لا يتأتى إلا بتفعيل دور كل القطاعات في الاقتصاد توجها نحو التخلي التدريجي عن هيمنة النفط.
- بالرغم من الجهود التي بدلتها الجزائر ولا تزال تبذلها في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي باتباع سياسة التنويع الاقتصادي، إلا أن ارتباطها شبه المطلق بقطاع المحروقات جعل مستقبلها رهينة تقلبات أسعاره.

وعليه يمكن القول أن الجزائر قد تأثرت بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط، وقد تبين لنا أن التنويع الاقتصادي وايجاد مصادر ايرادية أخرى ،يعتبر أمرا ضروريا للإقتصاد الجزائري من أجل القضاء على ارتباطه بأسعار النفط.

5.خلاصة:

من كل ما سبق يمكن القول أن الاعتماد على النفط وحده لتمويل احتياجات الاقتصاد قد أثبت خطره وتأثيره السلبي على المؤشرات الاقتصادية الكلية ، و يعد اقتصاد الجزائر اقتصادا ريعيا تحتل فيه موارد الجباية البترولية أكثر من 90٪ من مواردها ، مما جعلها تحت رحمة تقلبات أسعار النفط.

من جهة أخرى لم يتم استغلال ارتفاع أسعار الذهب الاسود لتدعيم قطاعات اقتصادية أخرى ،كان بإمكانها الحد من الاثار السيئة لتقلبات الاسعار.

6. الهوامش والإحالات:

[1].A. Ayoub, Le modèle OPEP, Economié de l'énergie, N°6, 1994, p-p 71-81.

[2]. حسام الدين محمد، **المضاربات على أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الدول** العربية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد20، 2008، ص30.

[3]. العمري علي، **دراسة تأثيرات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر (1970-2006)**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص26.

[4]. براهيم بعلة، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)**، مجلة الباحث، العدد12، 2013، ص ص 9-12.

[5]. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد29، 2002.

[6]. ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص-ص 17-21.

[7]. WiliamNorthaus, Who'sAfraid of a bigbadoilshock ?,prepared for broikings panel on economicactivityspecialAnniversaryedition, Septembre 2007, p1.

[8]. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد32، 2005.

[9]. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد33، 2006.

[10]. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد36، 2009.

[11]. إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية –دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص167.

[12]. رفيقة صباغ وآخرون، **أثر الدولار والأورو على التجارة الجزائرية الخارجية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، 2009.

[13]. عبد الرحمان يسري أحمد – إيمان مُحَمَّد زكي، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص326.

[14]. عبد الهادي حاج قويدر، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (1986-2009) دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص31.

[15]. بوعوينة مولود، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية "VAR"**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010، ص37.

[16]. ناجي بن حسين – بوبكر صابة، **مدى تحقيق الاستثمار في قطاع الغاز والنفط للتنمية المستدامة في الجزائر**، رماح للبحوث والدراسات، العدد 13جوان2014، ص13.

[17]. قويدر قوشيح بوجمعة، **أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009، ص38.

[18]. إدريس أميرة، مرجع سابق، ص ص 238-241.

[19]. بلقة براهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط – مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2014-2015، ص246.

[20]. الجريدة الرسمية رقم37، المادة10، 28جوان2000، ص4.

[21]. المادة 66 من القانون 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر2003، والمتضمن لقانون المالية لسنة2004.

[22]. بوفليح نبيل – العاطف عبد القادر، **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 20و21 أكتوبر2009، ص7.

[23]. مالك الأخضر –بعلة الطاهر، **انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد04، ص87.

[24]. بلقلة براهيم، مرجع سابق، ص246.